جلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 09العدد02 - ديسمبر 2022

OEB Univ. Publish.

المعالجة المحاسبية لعمليات التجارة الدولية وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

Accounting treatment of foreign trade operations according to the financial accounting system in Algeria

لجدل خالد[1]*، شراقي باية خديجة[2]

[1] جامعة الجزائر 3، ladjedel.khaled@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3، cheragui.baya@univ-alger3.dz

تاريخ التسليم:2022/11/21 تاريخ المراجعة: 2022/12/22 تاريخ القبول:2022/12/30

الملخص

سوف نتطرق من خلال هذا المقال إلى معالجة ملفات التجارة عموما، وملفات التجارة الدولية من حيث التفصيل، وبالأخص المعالجة المحاسبية لملف الاستيراد. حيث يحظى هذا الملف بمعالجة دقيقة نوعا ما، لما يحمله من عمليات محاسبية متنوعة ومعقدة.

سنكسب القارئ من خلال هذه الدراسة عدة معارف تطبيقية في المعالجات المحاسبية، إذ نولي اهتماما شديدا وتتبعا زمنيا منظما في عمليات تحصيل الوثائق المحاسبية من الزبائن المكلفين بالضريبة في آجالها القانونية لتصريحها لدى المصالح المعنية، والتي تعود على العمل المحاسبي من خلال مراحلها القانونية بالنفع. ولهذا سنقدم عرضا مفصلا للعمل المحاسبي لملف التجارة الدولية لحالات استيراد البضائع، من بداية فتح الملف لدى المؤسسات أو مكاتب المحاسبة إلى آخر مرحلة محاسبية.

الكلمات المفتاحية: المعالجة المحاسبية، فسخ العقود، يومية المبيعات، الجرد المحاسبي المالي، عميل العبور.

Abstract

We will address the treatment of trade files in general, international trade files in detail, and the accounting treatment of the import file in particular. Where this file receives a rather accurate treatment.

Whereas the reader will gain several applied knowledge in accounting treatments through this study, as we pay close attention and timely tracking in the processes of collecting accounting documents from customers charged with tax within their legal deadlines for their declaration to the relevant interests, which return to the accounting work through its legal stages of benefit. Therefore, we will present a detailed presentation of the accounting work of the international trade file for cases of importing goods, from the beginning of opening the file with institutions or accounting offices to the last accounting stage

Keywords : Accounting treatment, Termination of contracts, Sales journal, Financial accounting inventory, Transit client.

*المؤلف المراسل

1. مقدمة

تحتل التجارة الدولية مكانة هامة في اقتصاديات دول العالم، باعتبار أنه لا يمكن لأي من هذه الدول أن تنتج جميع احتياجاتها بمعزل عن الدول الأخرى، إذ لا تستطيع الاستغناء عن الخدمات والسلع التي تتوافر لدى بقية الدول في عالمنا هذا ولا تتوافر لديها. شجعت مسألة التجارة هذه العديد من المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في هذا المجال، فغاية المستوردين تحقيق الربح وتفادي الخسارة، وهنا يكمن دور المحاسبة، حيث يتم من خلالها تقدير الأعباء عن النواتج وتفادي الأخطار المتوقعة قدر الامكان. وفي هذا الصدد فإنه من المهم بما كان إبراز المقارنات الجادة بين التقنية الميدانية في مجال المحاسبة النظرية، وبين المحاسبة المداومة، لمعظم العمليات المحاسبية التي تسجل في حالة التجارة الخارجية للبضائع، بحيث يعد التركيز على التسجيلات المحاسبية لملفات استيراد السلع أو تصديرها، تفصيلا مهما في المعالجة المحاسبية التي تعني المتعاملين الاقتصاديين، مؤسسات اقتصادية كانت أم أفرادا يحملون صفة تجار، إذ تقوم مكاتب المعالجة المحاسبية بتلك التسجيلات قصد تسوية الوضعية الجبائية والشبه جبائية لهؤلاء المتعاملين، واطلاعهم بجوهر العمليات المحاسبية ووضعية أرصدة حسابات مشاريعهم.

إشكالية الدراسة: واجه المحاسب منذ نشأة مهنة المحاسبة مجموعة من العراقيل التي يصعب التعامل معها، ولعل أبرزها عدم تلقيه للوثائق المحاسبية في الوقت المناسب، وإعطائه المساحة الكافية من الوقت لمعالجتها، قصد الوصول إلى النتائج دقيقة. وضمن هذا الإطار العلمي والفكري فإن ملامح إشكاليتنا تبرز في طرح التساؤل: فيما تتمثل الطريقة المحاسبية الأنسب لمعالجة ملفات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الاختلاف المحاسبي المسجل على مستوى مكاتب المعالجة المحاسبية وكذا الشركات الاقتصادية؟

الهدف من الدراسة: نهدف من خلال ورقتنا البحثية هذه إلى معرفة الخطوات التي يجب القيام بها عند دراسة ملف الاستيراد المحاسبي، كما نسعى إلى اكساب القارئ مجموعة من المعارف والخبرات المحاسبية الميدانية، والتعرف على طريقة المعالجة المحاسبية لعمليات استيراد البضائع من الخارج.

المنهج المتبع في الدراسة: وظفنا في دراستنا هذه المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تم اللجوء إلى المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإطار النظري للمعالجة المحاسبية لعملية استيراد البضائع، كما اعتمدنا المنهج التحليلي في جانب التسجيل المحاسبي في يومية المستورد والمورد الأجنبي وكذا من خلال المعالجة المحاسبية لأعمال نهاية السنة وغلق الميزانية المحاسبية.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:

- الإطار النظري للمعالجة المحاسبية لعملية الاستيراد.
- التسجيل المحاسبي في يومية المستورد والمورد الأجنبي.
- المعالجة المحاسبية لأعمال نهاية السنة وغلق الميزانية المحاسبية.

2. الإطار النظري للمعالجة المحاسبية لعملية الاستيراد

سنستعرض من خلال هذا المحور دراسة محاسبة ملفات التجارة الدولية لدى المؤسسات الجزائرية لحالات استيراد السلع والخدمات من خارج الوطن، كما سنقدم حلول لها بغية التحسين من أدائها، مع إظهار بعض من مميزات تصميم نظامها المالي المحاسبي والأخطاء التي يمكن تجنبها والتي تعود على تلك المؤسسات بالمنفعة.

1.2. تعريف المؤسسات والتعاقد معها: تقوم مكاتب المعالجة المحاسبية بالتعاقد مع زبائنها من المؤسسات الاقتصادية على نحو صيغتين، تتمثل الأولى في المسك المحاسبي الشامل والثانية في المسك المحاسبي الجزئي، بحيث توافق أولا خريطة العمل الميداني لتلك المكاتب، والهيكل الوظيفي لمؤسسات هؤلاء الزبائن، حيث أنه إذا تعذر على تلك المؤسسات القيام جزئيا بالعمل المحاسبي الميداني تتكفل تلك المكاتب بهذا الأخير مقابل أتعاب إضافية على الخدمة الأساسية التي قصدت لأجلها.

1.1.2. تعريف المؤسسة: تعبر المؤسسة عن جميع أنواع الهياكل الاقتصادية التي تحمل صفة الاستقلال المالي، بحيث تهدف إلى إيجاد مختلف المنتجات بغرض تسويقها، كما تكون مجهزة بطريقة توزع فيها المسؤولية والمهام الموكلة إلى أصحابها بشكل منسجم ولائق. ويمكن تعريفها على أنها وحدة اقتصادية يتجمع فيها عنصر المورد البشري والمادي اللازم للإنتاج (Ismail Arbadji, 1997, p. 119).

2.1.2. تعاقد مكاتب المحاسبة مع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر: تعرف العقود ببنودها من خلال توضيح حقوق وواجبات مكاتب المحاسبة من جهة، ومن جهة أخرى تحدد صيغ وطريق وشروط العمل مع زبائنها المكلفين بالضريبة التي سنوضحها بشكل مختصر ومفيد لمعرفتها بدقة فيما سيأتي من الدراسة. على المدقق توفير مستوى معقول من العناية المهنية عند تقديم خدماته وفق القانون العام الذي يحكم العلاقة بين المتعاقدين ووفق بنود العقد الذي يربطه مع عملائه، ففي حالة فشله في أداء مهامه على الوجه الصحيح بسبب عدم التزامه بالمعايير المهنية أو عدم توفيره الوسائل اللازمة، فإن احتمال تعرض الأطراف التي تعتمد على تقريره للضرر والخسارة يكون واردا (Sayed Mohamed, 2016, p. 85).

أ. البنود التي توضح صيغة وطريقة العمل: ويكون هذا من خلال صيغة التعاقد وطرقة العمل مع المؤسسات على النحو التالي:

-صيغة التعاقد مع المؤسسة: يتفق المكلفون بالتعاقد مع المؤسسات على أن يقوم المكتب غالبا بمسك ملفها بصيغة التعاقد الشامل، أي أن مكاتب المحاسبة تقوم بكل المراحل من العمل المحاسبي بكل جزئياته (G50، CNAS، BILAN...الخ) إلى غاية إيداعها لدى المصالح الجبائية والشبه جبائية؛

-**طريقة العمل:** تقوم عناصر مكاتب المحاسبة المكلفين بالعلاقات الخارجية بجلب الوثائق المحاسبية اللازمة خلال السنة المالية من مقرات الشراكات، للعمل عليها وإيداعها للتصريحات الجبائية والشبه جبائية بعد إنهاء العمل المحاسبي؛

ب. **البنود المتعلقة بفسخ العقود:** يمكن إيجازها في التالي:

-في حال فسخ العقود من طرف المؤسسات، فإن على هذه الأخيرة دفع كل الأتعاب المترتبة عليها قبل تاريخ الفسخ، وعلى مكاتب المحاسبة تقديم العمل الذي توصلت إليه إلى ذلك التاريخ، مع تقديم كل الوثائق والمعلومات للمحاسب الجديد بكل احترافية ومهنية؛

-في حال ما إذا قامت مكاتب المحاسبة بفسخ العقود، فإنها تفقد كل حقوقها في أتعاب الثلاثي من الأشهر قبل تاريخ الفسخ؛

ويرجع فشل المراجعة إلى عدة عوامل مرتبطة بالمراجع والعميل معا كما يلي (Khalida Abi, Mohamed Yakoubi, 2014, p. 206):

-حفاظ العميل على أنظمة الرقابة الداخلية الضعيفة، إذ تميل لتغطية الأنشطة الاحتيالية.

-ضعف أو غياب لجان المراجعة في هيكل شركة العميل، مع عدم التزام المراجع بالمعايير المهنية، وعدم التأكد من احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية للمنشأة.

-الفشل في إعداد تقرير المراجعة وإبداء الرأي، حيث يفشل المراجع في تعديل تقريره أو إصدار تقرير مقيد أي بالتحفظات، في الظروف الملائمة.

ت. **البنود المتعلقة بالأتعاب:** وتتمثل في:

-يدفع المكلف بالضريبة أتعاب مكاتب المحاسبة كل ثلاثة أشهر بمقدار معين منصوص عليه في بنود العقود المبرمة بين المؤسسات وتلك المكاتب؛

-يمكن للمكاتب المحاسبة إعادة تقييم أتعابها خلال السنة لما تقتضيه من زيادة أو نقصان في نشاط المؤسسات العاملة معها من حيث كم العمليات وطبيعتها وتعقيدها؛

-تحدد الأتعاب على حسب عدد العمليات وعدد فروع المؤسسات وعدد حساباتها البنكية.

ث. **البنود المحددة لدفع الأعباء الضريبية والشبه ضريبية:** يمكن شرحها من خلال:

-تقدم المؤسسات في الغالب 11 شيكا مشطوبا وموقعا ومحررا باسم قباضة الضرائب التابعة لها في السنة لدفع ضرائبها من خلال وثيقة G50 التي تقوم مكاتب المحاسبة بعملها وإيداعها كل أول عشرين يوم من الشهر الموالي لشهر التصريح؛

-تقدم المؤسسات ثلاثة شيكات لدفع أعبائها الشبه ضريبية من خلال وثيقة CNAS وشيكا لإيداع حساباتها الاجتماعية لدى مصالح السجل التجاري ومبلغا ماليا نقديا، بحيث يحدد في هذا البند تسديد

الأعباء الإضافية المترتبة عن أعمال التصريح بالعمال عبر الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANEM بالتعامل مع هيئة حكومية معتمدة تقوم بهذا العمل بمقابل مادي اسمها الكاشف؛

2.2. تنظيم وتبويب الوثائق مع التصريح الجبائي: يمكن النشاط المصرفي في عمومه التعامل بشكل رئيسي مع النقود والأوراق المالية وأشباهها، من خلال خلق العملات وتبادلها وعمليات الوساطة المالية، ما يستدعي مراقبة متخصصة على مجمل الأعمال المصرفية، إذ أنه من الضروري انسجام العمل المحاسبي الخارجي مع نشاط تلك المصارف في إطار المبادئ العامة المتعارف عليها (Jean-Marie GELAIN, 1992, p. 13). وتحظى طريقة عمل مكاتب المحاسبة في الجزائر بأهمية كبيرة من حيث ترتيب وتنظيم وتبويب الوثائق، حيث أن تلك المكاتب تصنفها إلى سبعة يوميات مجزئة على حسب النشاط أو فروع المؤسسات على النحو التالي:

1.2.2. يومية البنك: تمثل أهم يومية لخزينة المؤسسة المستوردة حيث أن مكاتب المحاسبة تقسمها إلى ثلاث أقسام بغية تجنب الوقوع في خطأ التسجيل العرضي، كأن تسجل المبالغ التي دفعتها المؤسسة مقابل سلعة أو خدمة في الجانب الدائن أو العكس لذلك يكون التقسيم على النحو التالي:

أ. يومية بنك المدفوعات: تحمل الوثائق البنكية المتمثلة في الشيكات التي تقدمها المؤسسات لمورديها ومختلف المتعاملين معها والتحويلات المصرفية التي تجريها بنفس الهدف أو الشيكات التي تستخدمها لتغذية صندوقها نقدا؛

ب. يومية بنك المقبوضات: تحمل الوثائق البنكية المتمثلة في الشيكات المحصلة من زبائنها منها شيكات مشطوبة تحول إلزاميا من حساب الزبون إلى حسابها، والشيكات الغير مشطوبة متاحة التحويل كسابقتها، أو تستخدم أيضا في تغذية الصندوق والتحويلات المصرفية التي يقوم بها زبائنها لمصلحتها أو الإيداع النقدي المصرفي الذي يدخل حساب البنك عن طريق إيداع نقدي يحدث على مستوى بنك حساب تلك المؤسسات المستوردة. بالإضافة إلى الشيكات البنكية التي تمثل مصداقية القيمة بصورة أكيدة حيث أن هذا النوع من الشيكات يمثل مؤونة محجوزة في الحساب البنكي أي أنها قيمة مالية مضمونة في التاريخ المحدد على الشيك.

يمثل حساب النقدية الطرف المدين ويختلف الطرف الدائن باختلاف مصدر التحصيل، يقسم الجانب المدين من هذا الدفتر إلى خانة للصندوق وخانة للبنك وأخرى للخصم المسموح به، كما يقسم الجانب الدائن إلى خانة للمبيعات وخانة للمدينين وأخرى لحسابات يسجل الحسابات التي تمثل مصادر تحصيل غير متكررة (Soulaiman Mustapha Al-Dalahma, 2008, p. 371).

ت. يومية الكشف البنكي: وهي أهم يومية لخزينة المؤسسات، حيث أنها تثبت العمليات المالية الفعلية التي حدثت، كما أنه يمكن القيام من خلالها بعملية التقارب البنكي في آخر مراحل المحاسبة

بين آخر يومية واليوميتين السابقتين لإظهار الشيكات المتحركة والعمليات قيد الانجاز أو التي رفضت لسبب من الأسباب، كأن يرفضها البنك لتجاوز التوقيع للمنطقة المحددة وخروجه إلى المنطقة البيضاء، أو إظهار أي حالات السرقة والاحتيال فيما بعد، وأخيرا هي أول يومية أعلى الملف المحاسبي للمؤسسات، حيث يظهر من خلالها مدى أهميتها وشرحها للعمل المالي السنوي للمؤسسات؛

ملاحظة: يمكن للمؤسسة الواحدة اكتساب أكثر من حساب بنكي، وفي هذه الحالة تقسم يومية البنك إلى عدة يوميات بأسماء البنوك أو بأرقام حسابات نفس البنك في حالة فتح حسابات لنفس البنك، وتقسم جزئيا بنفس التقسيم السابق إلى: ي/ مدفوعات – ي/ مقبوضات – ي/ الكشف البنكي للحساب.

2.2.2. يومية صندوق المؤسسات: هي يومية تثبت العمليات المدفوعة أو المحصلة نقدا، وتعبر بشكل كبير عن مجموعة الأعباء المدفوعة نقدا أو عن دفع مستحقات مورد السلع أو الخدمات أو الاستثمارات العينية أو المعنوية نقدا، أو تحصيل مستحقات المؤسسات من زبائنها أيضا نقدا. وتعرف بالفواتير المشار إليها أولا بمحتواها العبئي للمؤسسة الذي يعرف من خلال نشاط المؤسسات على السجل التجاري، حيث يكون هذا العبء مدفوع نقدا عبر الإشارة إلى ذلك في الفاتورة أو لزاما بتواجد قيمة الطابع الجبائي المحصل لخزينة الدولة، إذ أن هذا الطابع يعبر عن ضريبة غير مباشرة تدفع في التصريح الجبائي على وثيقة G50 شهريا، كما أن هذا الطابع فرض للتقليل من العمليات النقدية التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون، لأن العمليات المصرفية تقدم مصداقية وأفضلية للمصالح الرقابية قصد تتبع حركة أموال تلك المؤسسات. كما يتم تخصيص صندوق المؤسسات من أجل مواجهة المصاريف قليلة القيمة، إذ يتم إيداع مبلغ ما في عهدة أحد الموظفين لمواجهة مثل هذه المصاريف ويمسك دفتر يومية صندوق المصروفات لإثبات هذه المصاريف (Abd Ennacer Ibrahim Nour & Others, 2020, p. 335).

3.2.2. يومية مشتريات المؤسسات: هذه اليومية تعبر لزاما عن فواتير المشتريات من البضاعة بغية إعادة بيعها على هيئتها، أو مشتريات المواد الأولية المستخدمة للإنتاج بعد تحويلها وادخالها في العملية الإنتاجية، وتحدد تفاصيل محتويات البضاعة على الفاتورة مقارنة بنشاط المؤسسة الذي يحدد على السجل التجاري. وفي دراستنا هذه، سوف سنركز كثيرا على شرح هذه اليومية في مختلف مراحل معالجتها المحاسبية، لأنها تمثل ملفات الاستيراد المتكونة من العديد من الوثائق الاقتصادية التي تعبر عن مبالغ لسلع وخدمات وأيضا الرسوم المدفوعة في تلك العمليات، والأعباء والعقوبات الغير قابلة للخصم عموما بهذه التصنيفات، حيث صنفناها بداية من فاتورة أتعاب عميل العبور والأعباء التي يدفعها مقابل تسيير وضعيتنا في الميناء ومنطقة العبور، لتأتي بعدها فواتير هذه الأعباء كتفصيل للرسوم المدفوعة مقابلها والشيكات المقدمة لعملية العبور عموما، بعد هذا نصنف وثيقة وصل الجمارك مع الشيك المدفوع مقابلها، ووثيقة D10 التي توضح أهم المبالغ النقدية لعملية الشراء، وأسعار الصرف المترجمة من وثيقة فاتورة المورد

الأجنبي التي تأتي بعدها، كما سوف يتم تصنيف المرفقات على رأسها BL وهي وثيقة مهمة توضح عملية الشحن بسند الشحن الذي يحمل تفاصيل النقل والمورد والمستورد وشروط التجارة الدولية، إضافة لبعض الوثائق التي تعبر عن نقل البضاعة برا في بلد المستورد.

ملاحظة: يمكن للمستورد أن يشتري بضاعة أو مادة أولية محلية أيضا حيث تصنف في يومية جزئية خاصة داخل يومية المشتريات.

4.2.2. يومية المبيعات: تمثل هذه اليومية فواتير مبيعات المؤسسة التي تمثل بدورها رقم الأعمال خارج الرسوم الذي تصرح به مكاتب المحاسبة على وثيقة G50، ومن خلاله تحدد ضربة الرسم على النشاط المهني المحترف TAP حيث أن نسبتها في التشريع الجزائري هي 2% كل شهر، ويمكن أن نحدث فروقات بسيطة لموازنة الحصيلة في وثيقة G50 شهر ديسمبر السنة N التي تسجل على أنها عبئ غير مخصوم في الميزانية لإنقاصها من الأرباح، وبذلك تنقص الضريبة على أرباح المؤسسات بهذا التفصيل التقني، كما يمكن أن تقسم هذه اليومية كذلك على حسب الأنشطة الجزئية المسجلة على السجل التجاري.

ملاحظة: يمكن أيضا للمؤسسات لمستوردة أن تلعب دور المورد حيث يختلف ملف التصدير فقط باستبدال وثيقة D10 بـ D11.

5.2.2. يومية العمليات المتفرقة: هذه اليومية مخصصة خصيصا لتسجيل العمليات من فواتير الأعباء المدفوعة باللجوء إلى استخدام البنوك عموما، وإثبات العمليات من وثائق التصريح بالعمال وتسجيل الضريبة على الرسم المهني المحترف TAP لشهر ديسمبر من السنة N.

6.2.2. التصريحات الجبائية الشهرية: تعتبر التصريحات الجبائية الشهرية جدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقدا عن طريق الاقتطاع كالرسم على النشاط المهني، التسبيقات على الحساب، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، أجور، مداخيل الأموال المنقولة، الأرباح غير التجارية، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على القيمة المضافة (Souleiman Atir, 2012, p. 116). وفي هذا التصنيف ترتب القطع الجبائية G50 المودعة والمدفوعة ترتيبا زمنيا شهريا من تصريح شهر جانفي إلى ديسمبر، ويمكن أن ترتب على حسب فروع المؤسسات المستوردة.

7.2.2. التصريحات الشبه جبائية: هذا التصنيف يرتب الاشتراكات على العمال CNAS وCACOBATPH للأجراء المدفوعة شهريا في حالة تخطي عدد تسع عمال (من عشرة عمال فما فوق أو فصلي إذا كان العدد من تسعة فما تحت)، كما أنها تقسم أيضا على حسب فروع المؤسسات، كل هذا في حال ما إذا كانت تلك المؤسسات تشترك على عامل واحد فما فوق، وفي بعض الحالات فإنه لا يوجد عمال تشترك عليهم المؤسسات، لذلك لن يكون هنالك داع لهذا التصنيف، وإنما ذكرناه فقط للمعرفة الموسعة والشاملة لملف المحاسبة عموما، حيث أنه وفي حالة ما إذا احتاجت تلك المؤسسات إلى عمال،

فإنها مطالبة بالتصريح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي. كما تتمثل التصريحات شبه الجبائية في التصريح الجبائي G50 بحيث يحتوي هذا التصريح عموما على:

أ. التصريح برقم الأعمال خارج الرسم لتحديد الرسوم التالية واسترجاع بعضها:

–الرسم على النشاط المهني المحترف TAP بنسبة 2%؛

–الرسم على القيمة المضافة TVA المدفوعة في التصريح بعد استرجاعها من فواتير المشتريات بتفاصيل الموردين الاسم الكامل للمورد، عنوانه، تاريخ الفاتورة، رقم الفاتورة، رقم التعريف على السجل التجاري، رقم التعريف الجبائي، رقم تعريف المنتوج جبائيا، المبلغ خارج الرسم، مبلغ الرسم على القيمة المضافة في العملية.

ب. تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات ACONT IBS في تصريحات الأشهر فيفري وماي وأكتوبر من كل سنة بما قيمته 3000 دج وإذا حقق ربح في السنة N–1 يدفع 30% من الضريبة التي فرضت في تلك السنة كتسبيقات في السنة N، وإذا تجاوزت التسبيقات المدفوعة مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة للسنة المالية، ينتج عن الفرق فائض في الدفع يمكن خصمه من الأقساط الخاصة بالتسبيقات، أو عند الاقتضاء، طلب استرجاعها (Algerian Ministry of Finance, 2021, p. 1)؛

ت. باقي مترتبات الضريبة على أرباح الشركات IBS تدفع في الفترة الممتدة من بداية شهر أفريل إلى 30 ماي بنسبة 26%؛

ث. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG؛

ج. بالإضافة لهذا التصريح، فإنه وجب على المؤسسة إشهار حساباتها لدى مصلحة السجل التجاري باللغتين العربية والفرنسية بعد تاريخ 30 جوان.

3. التسجيل المحاسبي في يومية المستورد والمورد الأجنبي: كما أشرنا في بداية دراستنا لهذا المحور إلى تقسيم اليوميات على مستوى مصنف الملفات الذي يمثل الوثائق المحاسبية المنظمة والمرتبة والمفحوصة بعناية فائقة، فإنه يمكن تقسيمها أيضا من خلال برامج الإعلام الآلي إلى سبعة يوميات، حيث أن بعض المؤسسات في هذه الحالة يمكن أن تمتلك حسابا بنكيا واحدا فقط، وفي حال امتلاك حساب بنكي آخر سواء في نفس البنك أو في بنك آخر، فإننا نظيف ثلاث يوميات كما وضحنا في تقسيمنا على مستوى تنظيم وتصنيف وتبويب الوثائق، وهي على التوالي: يومية الكشف البنكي ويومية المدفوعات البنكية ويومية المقبوضات البنكية، بحيث يكون التسجيل في يومية المورد الأجنبي مشابها تماما ليومية المستورد، فقط يختلف في أن ملف التصدير يكون تسجيله في يومية المبيعات والأعباء الأخرى تسجل على حسب تصنيفها في باقي اليوميات.

1.3. يومية المشتريات: في هذه اليومية نقوم بالتسجيل من يومية المشتريات على مصنف الملفات والوثائق وهي عبارة عن تسجيل لفواتير البضاعة المشترات قصد البيع على هيئتها، أو التحويل من مادة أولية إلى مادة نهائية أو نصف نهائية الصنع، بحيث سنوضح من المرفقات التي تعبر عن ملف الاستيراد وهي: فاتورة عميل العبور، فواتير الأعباء، وصل الجمارك، وثيقة D10، بحيث يكون التسجيل في مكاتب المحاسبة يكون على النحو التالي:

1.1.3. فاتورة عميل العبور مع فواتير الأعباء: تكون محررة ومؤقتة من طرف المصدر حسب الإجراءات المنصوص عليها من طرف مصلحة الجمارك، إذ يصرح بها لدى الجمارك فقط (Said Ahmed, 2020, p. 105)، ويدفع عميل العبور الأعباء لكن لا يفصل الفاتورة التي تصدر عنها الرسوم، لذلك تجمع مكاتب المحاسبة الرسم على القيمة المضافة من تلك الفواتير، ويكون التسجيل المحاسبي لفاتورة عميل العبور على انحو التالي:

- **من الحساب** الأساسي 401 والفرعي 401001 المبلغ مع كامل الرسوم لمؤسسة عميل العبور على الجانب الدائن؛
- **إلى الحساب** الأساسي 445 مجموع مبلغ الرسم على القيمة المضافة على الجانب المدين؛
- **والمتبقي إلى الحساب** الأساسي 380 المبلغ بدون رسوم على الجانب المدين.

نلاحظ أن عميل العبور يعتبر مورد في حالة الاستيراد يعرف على الحساب الفرعي للموردين باسمه اذا كانت شركته طبيعية أو يعرف باسم المؤسسة إذا كانت معنوية مثلا مؤسسة عميل العبور (SARL)، نفهم من هذا التسجيل أن المؤسسة تقوم بتسجيل أعباء عميل العبور على أنها مشتريات بضاعة، حيث أنه إذا سجلنا مكان حساب 380 بالحساب الأساسي 622 الحساب الفرعي 622001 سنفقد تفاصيل العملية، لأن مكاتب المعالجة المحاسبية تقوم بمسك العديد من الملفات، لذلك يختصر التفصيل في المعلومات، حيث أنه إذا فرضنا إن للمؤسسة محاسب مداوم على هذا الملف، فإنه عليه أن يغوص في التفاصيل وإعطاء معلومات أكثر من المعلومات التي تعطيها المكاتب لذلك يكون تسجيلها على النحو التالي:

- **من الحساب** الأساسي 401 الحساب الفرعي 401001 عميل العبور لمؤسسة عميل العبور المبلغ مع كامل الرسوم في الجانب الدائن؛
- **إلى الحساب** الأساسي 445 مجموع الرسوم على القيمة المضافة لكامل الأعباء في الجانب المدين؛
- **والحساب** الأساسي XX 6 الحساب الفرعي XXXX1 6 المبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة في الجانب المدين؛

-**والحساب** الأساسي 656 الحساب الفرعي 656001 عقوبات التأخر عن إفراغ الحاويات الغير قابلة للخصم؛

-**والمتبقي إلى الحساب** الأساسي 622 الحساب الفرعي 622001 أتعاب عميل العبور خارج الرسم لمؤسسة عميل العبور على الجانب المدين.

ملاحظة: الحساب الفرعي 6XXXX1 يعبر عن عبء واحد من مجموع الأعباء، حيث يمكن تسمية الأعباء على حسب تصنيفها: 6XXXX2 فما فوق على حسب عدد فواتير أعباء العملية.

2.1.3. وصل الجمارك: يسجل هذا الوصل في مكاتب المعالجة المحاسبية تماما كفاتورة عميل العبور على النحو التالي:

-**من الحساب** الأساسي 401 / والفرعي 401002 الجمارك الجزائرية للولاية محل العملية، المبلغ مع كامل الرسوم على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب** الأساسي 445 مبلغ الرسم على القيمة المضافة على الجانب المدين؛

-**والمتبقي إلى الحساب** الأساسي 380 المبلغ بدون رسوم على الجانب المدين.

حيث أن المحاسب المداوم لدى مكاتب المعالجة المحاسبية يسجله على النحو التالي:

-**من الحساب** الأساسي 401 / والفرعي 401002 المبلغ مع كامل الرسوم على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب** الأساسي 445 مبلغ الرسم على القيمة المضافة 19% على الجانب المدين؛

-**والمتبقي إلى الحساب** الأساسي 608 المبلغ بدون رسوم على الجانب المدين.

حيث أن المحاسب يصنف وصل الجمارك في يومية العمليات المتفرقة على أنها مصاريف شراء.

3.1.3. تسجيل وثيقة D10: تعتبر وثيقة التصريح الجمركي (D10) نسخة المصرح وثيقة معادلة تماما للوثيقة الجمركية (D10) نسخة البنك، واعتمادها في عملية تصفية ملفات توطين الواردات لا يشكل مخالفة للتشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج (The People's Democratic Republic of Algeria, 2021, p. 1)، ويمكن تسجيلها على النحو التالي:

-**من الحساب** الأساسي 401/الحساب الفرعي 401003 المورد الأجنبي المبلغ على الوثيقة بالدينار على الجانب المدين؛

-**إلى الحساب** الأساسي 380 نفس المبلغ على الوثيقة بالدينار الجزائري.

أما المحاسب المداوم لدى مكاتب المعالجة المحاسبية يفصل الرسوم التي على الوثيقة كما يلي:

-**من الحساب** الأساسي 401/الحساب الفرعي 401003 المورد الأجنبي المبلغ على الوثيقة بالدينار على الجانب المدين؛

-**إلى الحساب** الأساسي 645/الحساب الفرعي 64500X رسم من الرسوم المدونة على الوثيقة في الجانب المدين؛

-**والمتبقي إلى الحساب** الأساسي 380 نفس المبلغ على الوثيقة بالدينار الجزائري.

3.2. يومية المبيعات: هي يومية مثلها مثل اليوميات الأخرى لملفات التجارة الوطنية، تسجل فيها فواتير المبيعات ومعلومات الزبائن كما في التصريح الجبائي على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 411/الحساب الفرعي 411001 الزبون الأول المبلغ بكامل الرسوم في الجانب المدين؛

-**إلى الحساب الأساسي** 445 مبلغ الرسم على القيمة المضافة في الجانب الدائن؛

-**والحساب الأساسي** 442 الحساب الفرعي 442001 الطابع الجبائي في حال البيع نقدا في الجانب الدائن؛

-**والمتبقي في الحساب الأساسي** 700 مبيعات البضائع المبلغ خارج الرسم في الجانب الدائن.

3.3. يومية الصندوق: يومية الصندوق هي أيضا يومية مماثلة لأي يومية أخرى، تسجل فيها الأعباء المدفوعة نقدا كما يلي:

-**من الحساب الأساسي** 53 المبلغ بكامل الرسوم في الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 445 مبلغ الرسم على القيمة المضافة في الجانب المدين؛

-**وإلى الحساب الأساسي** 645/الحساب الفرعي 645001 مبلغ الطابع الجبائي في الجانب المدين؛

-**والمتبقي إلى الحساب الأساسي X**6 المبلغ خارج الرسم.

وفي حالة دفع تصريح **G50** نقدا يسجل على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 53 مبلغ التصريح في الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 642 الرسم على النشاط المهني المحترف في الجانب المدين؛

-**وإلى الحساب الأساسي** 444 الضريبة على أرباح الشركات في الجانب المدين؛

-**والحساب الأساسي** 447 الضريبة على الدخل الإجمالي في الجانب المدين؛

-**والمتبقي إلى الحساب الأساسي** 445 الرسم على القيمة المضافة في الجانب المدين.

وفي حالة تسديد مستحقات الموردين نقدا يسجل على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 53 مبلغ التصريح في الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 401/الحساب الفرعي 401001 اسم المورد المبلغ مع كامل الرسوم في جانب المدين.

في حالة دفع الزبائن لديونهم نقدا تسجل على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 53 مبلغ التصريح في الجانب المدين؛

-**إلى الحساب الأساسي** 411/الحساب الفرعي 411001 اسم الزبون المبلغ وكامل الرسوم في جانب الدائن.

4.3. يومية العمليات المتفرقة: هي يومية تمثل تسجيلات فواتير الأعباء المدفوعة بوسيلة بنكية والتسجيلات شبه الجبائية والجبائية بتسجيل الرسم على النشاط المهني المحترف لشهر ديسمبر، لأنه يعتبر العبء الوحيد على التصريح ويجب إظهاره لإنقاصه من الربح السنوي، وبالتالي الإنقاص من الضريبة على أرباح الشركات، حيث لا ننسى التسجيلات التقنية في نهاية السنة كتسجيلات الاهتلاكات وتسجيلات الترصيد التي تسجل على هذه اليومية. وتكون التسجيلات السنوية على يومية العمليات المتفرقة:

1.4.3. تسجيل الأعباء: يقيد في الجانب الدائن للحساب الفرعي 401 لحساب 40 "موردو المخزونات والخدمات" مبلغ فواتير (The People's Democratic Republic of Algeria, 2009, p. 64):

-شراء البضائع أو تأدية الخدمات بالخصم من الجانب المدين؛

-الحساب 38 بالنسبة للمشتريات المخزونة؛

-الحسابات المعنية من الصنف 6 "مبالغ خارج الرسوم القابلة للاسترجاع" بالنسبة للمشتريات غير المخزونة أو الخدمات؛

-الحساب الفرعي 44 الرسم على القيمة المضافة القابلة للخصم "مبلغ الرسوم القابلة للاسترجاع".

وتسجل الأعباء المدفوعة بالوسيلة البنكية على النحو التالي:

-**من الحساب** الأ**ساسي** 401/الحساب الفرعي 401562 حساب موردي الخدمات المبلغ بكامل الرسوم في الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 445 مبلغ الرسم على القيمة المضافة في الجانب المدين؛

والمتبقي إلى الحساب الأساسي **X**6 المبلغ خارج الرسم.

2.4.3. تسجيل الوثيقة الشبه جبائية: تسجل الوثائق الشبه جبائية اشتراكات **CNAS**:

-**من الحساب الأساسي** 438 الاشتراكات الإجمالية على العمال المبلغ في الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 431 اشتراكات العمال المبلغ على الجانب المدين؛

والمتبقي إلى الحساب الأساسي 635 اشتراكات المؤسسة على عمالها المبلغ في الجانب المدين.

3.4.3. تسجيل G50 **ديسمبر:** تتم معالجة حساب **G50** على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 642 على الجانب المدين؛

-**إلى الحساب الأساسي** 447 على الجانب الدائن.

4.4.3. تسجيل CNAS T4 أو CNAS ديسمبر: ويكون هذا التسجيل كالتالي:

-**من الحساب الأساسي** 635 على الجانب المدين؛

-**إلى الحساب الأساسي** 438 على الجانب الدائن.

5.3. يومية البنك: هو سجل يومي به عمليات المدخلات حسب الترتيب الزمني لحدوثها، ويعد هذا الدفتر دائم وكامل لعمليات مدخلات النظام، يمكن الرجوع إليه كلما لزم الأمر، ويتم التسجيل في دفتر اليومية في شكل قيود ويتضمن كل قيود البيانات الآتية: شرح مختصر للقيد، المبالغ النقدية لطرفي العقد، الحسابات المدينة والدائنة التي تمثل طرفي العقد، رقم العقد، التاريخ الخاص بالقيد (Boutoura Fadila, 2015, p. 197). وتسجل المدفوعات من قصاصات دفتر شيكات المؤسسة على يومية المدفوعات ووثيقة التحويل والمقبوضات، حيث تأخذ نسخة من الشيكات ووثائق التحويل وإيداع الأموال المقدمة للبنك عليها ختم البنك، الذي يبين تلقيه الوثيقة على يومية المقبوضات والعمولات البنكية من الكشف البنكي على يومية البنك الأساسية، وذلك على النحو التالي:

1.5.3. اليومية الأساسية للبنك: وتكون المعالجة في اليومية الأساسية للبنك كما يلي:

-**من الحساب الأساسي** 5121 بنك البركة على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 627 على الجانب المدين.

2.5.3. يومية المدفوعات: يكون التسجيل في يومية المدفوعات كالتالي:

-**من الحساب الأساسي** 5121 للبنك على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 401/الحساب الفرعي 401001 على الجانب المدين.

وفي حالة المعالجة المحاسبية لـ **G50** ديسمبر و**CNAS T4** أو ديسمبر **N-1** فإنها تكون:

أ. المعالجة المحاسبية لـ G50: تكون كما يلي:

-**من الحساب الأساسي** 5121 للبنك على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 447 على الجانب المدين.

ب. المعالجة المحاسبية لـ CNAS: تسجل محاسبيا كما يلي:

-**من الحساب الأساسي** 5121 للبنك على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 438 على الجانب المدين.

3.5.3. يومية المقبوضات: بحيث يكون التسجيل المحاسبي في يومية المقبوضات كما يلي:

-**من الحساب الأساسي** 5121 للبنك على الجانب المدين؛

-**إلى الحساب الأساسي** مثلا 411 الحساب الفرعي 411001 على الجانب الدائن.

4. **المعالجة المحاسبية لأعمال نهاية السنة وغلق الميزانية المحاسبية:** أعمال نهاية السنة ما هي إلا تجسيد للنظام المالي المحاسبي حيث تقوم المؤسسة بمراجعة عملياتها المحاسبية وجرد مختلف ممتلكاتها والتزاماتها اتجاه الغير أو ما يعرف محاسبيا بأعمال الجرد والتسوية (Allawi Lakhedar, 2014, p. 376). وسنتطرق من خلال هذا المحور وبعد التسجيلات المحاسبية للعينة المدروسة إلى أعمال نهاية السنة، التي تتمثل في إعداد الجرد المادي لمخازن المؤسسة والجرد المحاسبي الذي ينتج في نهاية التسجيل على البرنامج، وسنرى أيضا كيف نقوم بمعالجة إهتلاكات الاستثمارات العينية والمعنوية والتسجيلات التقنية في نهاية السنة، لترصيد الحسابات الوسيطة واستهلاك البضاعة التي بيعت.

1.4. الجرد المادي والجرد المحاسبي المالي: سنقوم بشرح عملية الجرد بالتفصيل، الذي يتيح لنا فهم عملية دخول وخروج البضاعة من مخازن المؤسسة على صورتها المادية والمحاسبية المالية.

1.1.4. الجرد المادي: تخضع التثبيتات إلى الجرد المادي عند انتهاء كل دورة محاسبية، بصفة قيمة وكمية، كما لكل تثبيت سجل جرد، يعدل ويصحح بصفة دائمة وفي كل حين، كما يتم تقييم التثبيتات وتسجيلها بالقيمة التي تم الحصول عليها أي بقيمتها الأصلية حسب العلاقة التالية:

قيمة التثبيتات = سعر الشراء الصافي + الأعباء الملحقة بعملية الشراء – الضريبة على التثبيتات إذا كانت قابلة للإرجاع

وفي حالة شراء تلك التثبيتات بتكلفة أنتجت عن طريق ممارسة المؤسسة لنشاطها ولم يتطلب ذلك دفع أعباء مهمة، فلابد من جردها كمثيلاتها (Hamed Noureddine, Imara Meryam, 2016, p. 153). ويقوم المحاسبين المداومين لدى مكاتب المحاسبة بهذا العمل طيلة السنة، لقربهم من المخازن وتركيزهم على ملف واحد، حيث يقومون بالعمل بشكل دوري يمكنهم من تصفية الوضعية يوميا أو أسبوعيا.

2.1.4. الجرد المحاسبي المالي: لا يعتمد نظام الجرد المحاسبي المالي فقط على السلع الموجودة في تاريخ معين، بل يعتمد على مسك سجلات محاسبية منتظمة تظهر باستمرار قيمة المخزون السلعي الموجودة في أي تاريخ، كما أنه يحدد تكلفة البضاعة المباعة عند كل عملية بيع (Mahmoud Sharaf Al-Din, Bachir Al-Alak, 2009, p. 260). وبعد القيام بالجرد المادي والخروج بقيمة البضاعة المتواجدة في مخازن المؤسسة، يقوم محاسبي مكاتب المحاسبة بترصيد الحساب 380 باستخدام الحساب 30، ويستهلك الفارق بين رصيد الحساب 30 ونتيجة الجرد المادي باستخدام الحساب 600، لذلك قمنا من خلال دراستنا هذه باختصار ظهور الأعباء في تسجيلات مكاتب المحاسبة، بحيث يتم الاستهلاك في نهاية الأمر على مصنف الحساب 6 كعبء من مجموع الأعباء.

2.4. معالجة إهتلاكات الاستثمارات العينية والمعنوية: تعرف الاهتلاكات على أنها: "تقدير الخسارة الناتجة عن قيمة الأصل الثابت، التي تهتلك عبر الزمن". كما عرفت على أنها: "عملية تناقص

القيمة المحاسبية لأصل من الأصول، ناتج عن استعماله أو عن الزمن أو عن تطور التكنولوجيا أو آثار أخرى" (Khaled Ahmed Ali Mahmoud, 2019, p. 143). ويقوم محاسبي مكاتب المعالجة المحاسبية خلال السنة بمعالجة فواتير الاستثمارات، وذلك بتصنيفها وتسجيلها في اليومية على النحو:

-**من الحساب الأساسي** 404/الحساب الفرعي 404001 مورد الاستثمار المبلغ مع كامل الرسوم على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 445 الرسم على القيمة المضافة على الجانب المدين؛

-**والحساب الأساسي** 218 الاستثمار العيني المبلغ خارج الرسوم على الجانب المدين.

أوتوماتيكيا يفتح برنامج الإعلام الآلي PCCOMPTA DLG قائمة الاستثمارات لملء لائحة الاستثمار، المتمثلة في اسم المورد وتحديد الاستثمار بالوصف الكامل ومعلوماته، كأن يحمل لوحة ترقيم وتاريخ دخول الاستثمار إلى الاستخدام في نشاط المؤسسة، بالإضافة إلى أهم مرحلة وهي تسجيل المبالغ السابقة لحساب الـ VNC. وفي النهاية يقوم برنامج الإعلام الآلي بحساب الاهتلاكات، كما يقوم بإظهار التسجيل على اليومية التي يقوم بتوليد تسجيل إهتلاك الاستثمارات فيها على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 681 الإهتلاك السنوي المبلغ في الجانب المدين؛

-**إلى الحساب الأساسي** 281 إهتلاكات الاستثمارات العينية في الجانب الدائن.

في حالة الاستثمارات المعنوية يستبدل الحساب 218 بالحساب 204.

من خلال هذه التجربة الجديدة على برنامج PCCOMPTA DLG اكتشفنا من خلال دراستنا هذه، أن لوسيلة الإعلام الآلي دور كبير في تسهيل عمل محاسبي مكاتب المعالجة المحاسبة، إذ نقوم من خلال هذه الدراسة بعمل تطبيق استعراضي باستخدام تطبيقات الخوارزميات القارئة للنصوص والجداول من الصور الرقمية على برنامج MICROSOFT OFFICE EXCEL لنكون مدركين لما يقوم به برنامج DLG PCCOMPTA، حيث أن قاعدة هذا الأخير تعتمد بشكل كبير على قاعدة سابقه.

3.4. ترصيد الحسابات الوسيطة والتسجيلات التقنية وتحليلها: بانتهاء الفترة المالية يتم ترصيد الحسابات المفتوحة بالأستاذ والترصيد هو عملية إيجاد رصيد كل حساب وتتم بالشكل الآتي (Talal Mohamed Al-Hajawi & Others, 2018, p. 101):

الحسابات ذات الطبيعة المدينة (أصول + مصروفات)

-يتم جمع الجانب المدين الذي هو عادة أكبر من الدائن ويوضع المجموع بالجانبين المدين والدائن متقابلين وفوقهما خط وتحتهما خطين؛

-يتم جمع الجانب الدائن ويطرح من مجموع الجانب المدين والفرق هو الرصيد يثبت في الجانب الدائن بعد المبالغ الظاهرة بالحساب؛

-يكون رصيد الحساب المدين مدينا ولكن يظهر بالجانب الدائن من الحساب.

الحسابات ذات الطبيعة الدائنة (خصوم + إيرادات + حق الملكية)

-يتم جمع الجانب الدائن الذي هو عادة أكبر من المدين ويوضع المجموع بالجانبين المدين والدائن متقابلين وفوقهما خط وتحتهما خطين؛

-يتم جمع الجانب المدين ويطرح من مجموع الجانب الدائن والفرق هو الرصيد يثبت في الجانب المدين بعد المبالغ الظاهرة؛

-يكون رصيد الحساب الدائن دائن ولكن يظهر بالجانب المدين من الحساب.

وسوف نتطرق من خلال دراستنا هذه إلى أعمال نهاية السنة، كالتسجيلات التقنية المتمثلة في تحليل ومعالجة الحسابات وترصيد الحسابات الوسيطة وتطهيرها، وذلك على النحو التالي:

1.3.4. التسجيلات التقنية: بحيث تعالج كالتالي:

أ. **ترصيد الحساب 380:** يسجل على يومية العمليات المتفرقة على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 380 على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 30 على الجانب المدين.

ب. **ترصيد الحساب 12:** الحساب 12 يعبر عن النتيجة السنوية ل N-1 إذا حققت المؤسسة ربحا فيكون الحساب عندئذ على الجانب الدائن، إذ يوزع ما نسبته 5% من النتيجة وما نسبته أقل أو يساوي 10% من رأس المال على الحساب 106، والباقي يتراكم في الحساب 11 على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 12 على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 106 5% من النتيجة وأقل أو يساوي 10% من رأس المال على الجانب المدين؛

-**والمتبقي إلى الحساب الأساسي** 11 تراكم أرباح على الجانب المدين.

ت. **ترصيد الحساب 581:** الحساب 581 يعبر عن حساب وسيط بين البنك والصندوق ويرصد بتسجيل على يومية الصندوق بصفة تغذية الصندوق على النحو التالي:

-**من الحساب الأساسي** 581 على الجانب الدائن؛

-**إلى الحساب الأساسي** 53 على الجانب المدين.

ث. **ترصيد الحساب 470:** الحساب 470 هو حساب وسيط تستخدمه مكاتب المعالجة المحاسبية طيلة تسجيلاتهم خلال السنة المحاسبية، بحيث يعبر عن العمليات المبهمة المصدر التي تقع خلال التسجيلات السنوية، وعلى محاسبي تلك المكاتب في نهاية السنة غلق ميزانيتهم، بأن يرصدوا هذا

الحساب ويعطوا المعلومات الكاملة للمصالح الضريبية، وإلا تتعرض المؤسسات لعقوبات ضريبية تقدر نسبتها بـ 35% من المبلغ المسجل تحت الحساب 470 الغير مبرر.

2.3.4. تطهير الحسابات: من بين الحسابات التي يجب تطهيرها لغلق الميزانية حسابات الموردين 411 وحسابات الزبائن 411 والتقارب البنكي للبنك 5121 وبعض الحسابات الأخرى، كل هذه الحسابات تتكرر كثيرا لذلك على المحاسب مراجعتها وتطهيرها لتجنب وتصحيح أخطاء السهو إن وجدت وجعل المؤسسة في وضع محاسبي منطقي وصحيح بحيث تعالج هذه التسجيلات المحاسبية على النحو:

أ. **رصيد الزبائن دائن:** على محاسبي مكاتب المعالجة المحاسبية التعامل مع هذا الوضع والبحث عن حسابات الزبائن المماثلة وتصحيحها باستبدال الحساب 411XXX بالحساب 419XXX؛

ب. **رصيد الموردين مدين:** في هذه الحلة على محاسبي مكاتب المعالجة المحاسبية أن يستبدلوا الحساب 401XXX بالحساب 409XXX تسبيقات للموردين؛

ت. **التقارب البنكي:** التقارب البنكي هو عملية مراقبة محاسبية تسمح للمؤسسة بالتحقق من معاملاتها المالية مع غيرها من المؤسسات المذكورة في كشف الحساب الصادر عن البنك الذي تتعامل معه، كما يتيح التقارب البنكي للمؤسسة التأكد من تطابق الحسابات المصرفية مع بياناتها في تاريخ معين (Kadiata Mory CAMARA, 2017, p. 19).

5. خلاصة

من خلال دراستنا لطريقة معالجة التسجيلات المحاسبية السابقة، فإننا اكتسبنا صورة شاملة عن النظام المحاسبي المالي بصورة تطبيقية، مما أتاح لنا طرح مهارات جديدة في معالجة المشاكل المحاسبية، وذلك باستخدام تأصيل العمليات من مصدرها، ومحاولة إسقاطها على النظام المحاسبي المالي في الجزائر، حيث تم توظيف المعارف النظرية ومجموع ما حصل من خبرة بسيطة في العمل الميداني بغية الوصول إلى النتائج والاقتراحات التالية:

أ. **النتائج:** من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– المعالجة المحاسبية لملفات الاستيراد مجرد معالجة كباقي ملفات التجارة المحلية غير أنها تتفرد بتسجيلات خاصة نوعا ما في يومية المشتريات، كما تفيد المعالجة المحاسبية الدقيقة في تسهيل العمل المحاسبي، من خلال المعلومات المفصلة التي تعين المستورد على معرفة وضعية نشاطه مع متعامليه.

–لا يتبع محاسبي مكاتب المحاسبة طريقة معينة أثناء المعالجة المحاسبية، لكنهم يحافظون على الفروض المحاسبية ومبدأ استقلال الدورات المحاسبية.

-تقوم الجزائر بمواكبة التطور الحاصل في العالم في مجال المعالجة المحاسبية لعمليات التجارة الخارجية، بإحداث تغييرات جوهرية في التقنية المستعملة في ذلك، وفي تأطير سياسة تجارية خارجية تهدف من خلالها إلى تفادي الأخطار والأزمات.

ب. الاقتراحات: كما توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى جملة من الاقتراحات نوجزها في:

-يجب على المهنيين من عملاء العبور، بتفصيل الأعباء مع كامل رسومها على الفاتورة التي يقدمونها للمؤسسات المستوردة، كما يجب على المحاسبين المداومين ومحاسبي مكاتب المعالجة المحاسبية أن يقدموا تفصيلا أكثر لتسجيلات أعباء العمليات المحاسبية وكذا الرسوم المحسوبة على وثيقة D10؛

-على عملاء البنوك أن يقدموا كامل التفاصيل الخاصة بالكشف البنكي لأنها تساعد كثيرا المحاسبين في أداء مهامه، كونها أهم معلومات تقدم عن الوضعية الاقتصادية للمؤسسات، كما نوصي المكلفين بالعلاقات الخارجية لمكاتب المعالجة المحاسبية بتحصيل الوثائق في آجالها القانونية من الزبائن المكلفين بالضريبة، للمحافظة على مبدأ توزيع العمل خلال السنة المحاسبية.

6. قائمة المراجع

- Abd Ennacer Ibrahim Nour & others. (2020). Fundamentals of Financial Accounting - Part Two. Amman, Jordan: Dar Al Masirah for publishing, distribution and printing.
- Algerian Ministry of Finance. (2021, 08 31). Determine the taxable profits. Récupéré sur Ministry of Finance, General Directorate of Taxes: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02 -55/379-2014-05-28-14-21-5
- Allawi Lakhedar. (2014). Sterilized accounting according to the new SCF system: solved exercises and applications. Bouira, Algeria: The Blue Pages.
- Boutoura Fadila. (2015). Conceiving and creating an information system for the daily control of banking operations at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development (badr), Agency 488 - Tebessa. Studies and Research, 6(14).
- Hamed Noureddine, Imara Meryam. (2016). Internal audit of installations in economic institutions. Amman, Jordan: Dar Zahran for publication and distribution.

- Ismail Arbadji. (1997). Enterprise economy. Algerian Journal of Legal and Political Sciences, 34(1).
- Jean-Marie Gelain. (1992). The competitive bancaire. Paris, France: Revue de la Banque.
- Kadiata Mory CAMARA. (2017). Manuel de comptabilité Tome 2 - Les travux de fin d'exercice comptable. Paris, France: L'Harmattan.
- Khaled Ahmed Ali Mahmoud. (2019). Knowledge economy and financial crisis management within the framework of economic institutions. Alexandria, Egypt: University Thought House.
- Khalida Abi, Mohamed Yakoubi. (2014). A study of the factors affecting the quality of external auditing. Journal of Economic and Financial Studies, 2(7).
- Mahmoud Sharaf Al-Din, Bashir Al-Alak. (2009). Materials management - an administrative and accounting introduction. Amman, Jordan: Al-Yazuri Scientific House.
- Said Ahmed. (2020). Foreign Trade Technologies. Constantine 2 University, Algeria: university publication.
- Sayed Mohamed. (2016). The course of practicing the profession of accountant in Algeria. Journal of New Economics, 2(15).
- Soulaiman Mustapha Al-Dalahma. (2008). Fundamentals of accounting information systems and information technology. Amman, Jordan: Al-Warraq Foundation.
- Souleiman Atir. (2012). The role of fiscal control in improving the quality of accounting information - a case study of the Tax Directorate of El-Oued state. University of Biskra, Algeria: Master's degree in Accounting.
- Talal Mohamed Al-Hajawi & others. (2018). Fundamentals of accounting knowledge. Amman, Jordan: Dar Al-Yazuri.
- The people's Democratic Republic of Algeria. (2009). Decision dated 23 Rajab 1429 corresponding to 26 July 2008 setting the rules for evaluation and accounting, the content and presentation of financial statements, as well as the accounts code and the rules for their operation. Algeria: Official Gazette No. 19, issued on March 25, 2009.

- The people's Democratic Republic of Algeria. (2021, 08 31). Algerian law portal. Récupéré sur Resolution No. 0597216 issued on 10/23/2014: https://droit.mjustice.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%82%D9%85-0597216%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-23-10-2014/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A